

تقرير التقييم النهائي حماية حقوق الإنسان للمدنيين المُستضعفين في العراق

المُلخَص

يستعرضُ هذا التقرير نتائج التقييم لنهاية البرنامج المُتعلق بمجموعة حقوق الاقليات (MRG) لمشروع " حماية حقوق الانسان للمدنيين المستضعفين في العراق " ، والذي دام 48 شهراً في اقليم كردستان إضافة الى محافظات بغداد وكركوك ونيوى وديالى والبصرة. وقد انتهى هذا المشروع في شهر يوليو من عام 2017. وهدف التقييم إلى دراسة نجاح المشروع بشكل عام مقارنة بأهدافه المقترحة، فضلا عن عرض النتائج المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها، وعلى وجه الخصوص تقييم ما إذا كانت (MRG) قد ساهمت في زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني وغيرهم من الناشطين المدنيين على رصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها ضد المدنيين المستضعفين في العراق ومن ضمنهم الاقليات والنساء والنازحين والدعوة إلى زيادة الحماية لهذه الجماعات من قبل الجهات المحلية والوطنية والدولية الفاعلة. وتضمن التقييم تقييما شاملا لفعالية المشروع وإنجازاته لا سيما من أجل فهم مدى وعمق التغييرات التي طرأت على المستويين المؤسسي والشعبي والى أي مدى وصلت له هذه التغييرات إلى جانب تقديم توصيات للتخطيط والبرمجة في المستقبل في هذا المجال أو المجالات ذات الصلة.

وتضمنت مجالات التركيز الرئيسية الاستراتيجية المترابطة للمشروع الأهداف والأنشطة التالية:

- الهدف 1: معلومات منتظمة وموثوق بها عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين المستضعفين في العراق التي أبلغ عنها المجتمع المدني في الوقت المناسب وبطريقة شفافة إلى السلطات ووسائل الإعلام المحلية والوطنية والدولية. بناءً على الشبكات القائمة لمنظمات المجتمع المدني والناشطين المدنيين، بما في ذلك أولئك الذين يمثلون مصالح النساء المستضعفات والأقليات والنازحين. نشر نشرات دورية باللغتين الإنجليزية والعربية عن وضع حقوق الإنسان فيما يخص النساء والأقليات والنازحين ونتاج فيلما وثائقيا واحداً فضلاً عن العمل مع وسائل الاعلام المُستهدفة.
- الهدف 2: تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني داخل البلد على الإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بطريقة آمنة ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان. بالإضافة إلى مواصلة بناء شبكات منظمات المجتمع المدني والناشطين المدنيين، ووضع نظام لجمع البيانات، مع بروتوكولات أمنية قوية، لتخزين وخلق حسابات لهذه الانتهاكات. عقد ورشات عمل لبناء القدرات وورشات تدريبية في مجال رصد حقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني والناشطين. وشمل ذلك التركيز على البروتوكولات الأمنية لحماية هويات الباحثين والضحايا ونزاهة

نظام جمع البيانات فضلاً عن التركيز على حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين. وتوزيع منح لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الصغيرة العاملة مع النازحين والأقليات والنساء المستضعفات لتحسين عملية رصد حقوق الإنسان، وتصبح جزءاً من شبكة ونظام متناميين للتوثيق والإبلاغ.

- الهدف 3: إعطاء أولوية أكبر لحماية المدنيين من الناس المُستضعفين، ولا سيما النساء والأقليات والنازحين ، في الخطط القطرية التي تضعها الوكالات الدولية وبالتعاون مع الحكومة الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى. نشر نشرات دورية باللغات الإنجليزية والعربية والكردية عن وضع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالنساء والأقليات والنازحين المستضعفين وأنتاج فيلماً وثائقياً واحداً فضلاً عن العمل مع وسائل الإعلام المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماعات سنوية للدعوة/المناصرة مع ممثلي الحكومة والمعارضة والبرلمانيين والوكالات الدولية على أرض الواقع لتعزيز حماية المدنيين. ارسال بعثات دولية للدعوة/المناصرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة (نيويورك) والحكومة الأمريكية والكونغرس (واشنطن العاصمة) وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف) والاتحاد الأوروبي (بروكسل) لإطلاع الجهات الفاعلة الدولية على حالة أو وضع حقوق الإنسان في العراق.

- الهدف 4: إنشاء عملية رصد يقودها المدنيون باعتبارها تقنية موثوقة ومعترف بها مع إمكانية تطبيقها على نطاق واسع في مجموعة من حالات حقوق الإنسان، لا سيما عندما يكون الأمن والوصول إلى المراقبين التقليديين يُشكّل خطراً وكما لوحظ، تم البناء على الشبكة القائمة لمنظمات المجتمع المدني والناشطين والنظام الذي صُنِعَ لجمع البيانات التي ساعدت على جمع التقارير من مصادر متعددة (بما في ذلك الجوال / الرسائل القصيرة، والبريد الإلكتروني، والاتصالات على شبكة الإنترنت) ووضعها في قناة واحدة مع التحقق المتبادل. وكان للمنصة أيضاً وظيفة مرجعية جغرافية وبروتوكولات أمنية. وبالإضافة إلى ذلك، نشر تقرير موضوعي عن الدروس المستفادة بشأن امكانيات تحقيق عملية رصد حقوق الإنسان بقيادة المدنيين وعقد حلقة دراسية للخبراء بشأن هذا الموضوع في جنيف لمناقشة النتائج.

ولإجراء هذا التقييم، أجرت منظمة سوشيال انكوايري (Social Inquiry) استعراضاً مكتيبياً لوثائق (MRG) الداخلية والخارجية فيما يتعلق بهذا المشروع؛ والقيام بعملية مسح عبر الإنترنت لأصحاب المصلحة في (MRG) وأعضاء القائمة البريدية؛ وإجراء مقابلات مع المخبرين الرئيسيين مع موظفي (MRG)، والشركاء المحليين، وأصحاب المصلحة الخارجيين؛ جلسات المجاميع البؤرية مع المشاركين في ورشة العمل والمستفيدين غير المباشرين (أي أعضاء المجتمعات الضعيفة، ولا سيما المتضررين من النزاع). وتم تنفيذ التقييم في الفترة ما بين أيار / مايو وسبتمبر / أيلول 2017، حيث حضر فريق التقييم اجتماع الخبراء الذي تناول موضوع عملية الرصد لحقوق الإنسان

بقيادة المدنيين في جنيف في شهر حزيران، وبدء المسح الإلكتروني في تموز، واجراء مقابلات ونقاشات لمجاميع التركيز عبر السكايب، والمقابلات الشخصية في أربيل ودهوك والسليمانية وبغداد من يونيو حتى سبتمبر.

وتشير النتائج الإجمالية إلى أن هذا المشروع كان وثيق الصلة بسياق العراق، لا سيما مع اندلاع نزاع جديد في المراحل الأولى من تنفيذ المشروع بظهور داعش الذي زاد من احتمالية وضع الأقليات والنساء والنازحين في خطر. فاستيلاءها على الأراضي والاستهداف الوحشي للأقليات والنساء، وأي شخص لا يلتزم بقواعدها أو ينتمي إلى قوات الأمن أو قياداتها، لم يتسبب فقط في وقوع إصابات جماعية بل تسبب أيضاً في إحداث نزوح جماعي. وينطبق الشيء نفسه على العمليات العسكرية لاستعادة المناطق من داعش. وقد أدى هذا التهجير القسري إلى خلق أرض خصبة ليس فقط من أجل المزيد من الاستهداف القائم على الهوية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بل كان له القدرة على زيادة معدلات العنف الأسري المرتفعة أصلاً داخل المجتمعات النازحة والمجتمعات المضيفة. ويؤدي كل ذلك إلى ظهور عدد من المخاوف المتعلقة بالحماية التي يجب ان يتم معالجتها. وبناءً على ما ذكر، ينبغي حشد أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لضمان حماية هذه الفئات الضعيفة. ويتطلب ذلك بدوره جمع بيانات في الوقت المناسب على أرض الواقع، في المناطق التي تنتم بالحماية الأمنية، وفي بعض الحالات من الناحية السياسية، بقيود على المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان، من أجل التقديم والمشاركة في مننديات المناصرة العامة والخاصة. المناصرة من أجل كل من الحماية وتمكين المزيد من الرصد المحلي لأوضاع حقوق الإنسان وخاصة بالنسبة للأقليات والنساء والنازحين، في هذه المجالات من الجوانب الرئيسية لمشروع (MRG).

وكان تصميم المشروع مناسباً أيضاً للأهداف كنقطة انطلاق لإرساء الأساس لثقافة حقوق الإنسان في العراق. وتمكن تنفيذ المشروع من إبقاء جدول الزمني على الرغم من التغييرات المفاجئة في السياق. استجابت MRG بسرعة وكيفية مشروعها لهجوم داعش والحاجة إلى تغيير احد الشركاء المحليين نتيجة لذلك. ليس هذا فحسب، تمكنت MRG بشكل استراتيجي من وضع نفسها وبحوثها لرفع مستوى الوعي لمحنة الأقليات في هذا الصراع مع نمو الاهتمام الدولي بالعراق، خاصة في وسائل الإعلام ومننديات السياسة في الولايات المتحدة وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الشركاء وكذلك متلقو المنح الصغيرة عن وجود علاقات عمل إيجابية وقوية جدا مع MRG خلال مدة المشروع.

وفيما يلي النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الأهداف الاستراتيجية المحددة، حيث تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المشروع قد حقق أو تجاوز الجزء الأكبر من مؤشراتته المستهدفة:

- اعطت نشرات/بيانات MRG حول وضع حقوق الإنسان في العراق، وخاصة فيما يتعلق بالأقليات والنازحين، قدراً كبيراً من الاهتمام في عواصم ومننديات المناصرة الرئيسية بما في ذلك السلطات العراقية والكردية.

واستفادت هذه التقارير أيضا من مدخلات كبيرة قدمها الشركاء على أرض الواقع لجمع معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان، من ضمنها عن طريق شبكات المراقبين الخاصة بهم.

- فيما يتعلق ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني والناشطين لرصد انتهاكات حقوق الإنسان التبليغ عنها، اكتسب المشروع نطاقا واسعا، حيث قام بتدريب ما يُقارب 155 ممثل/اشخاص فاعلين في جميع أنحاء العراق. وعبر جميع المشاركين في هذه الأنشطة عن الدرجات العالية جدا من الرضا عن المعرفة والمهارات التي اكتسبوها.
- في حين أن المشروع لم يصل إلى هدفه المرتفع جدا فيما يتعلق بالنسبة المئوية للمشاركين الذين عملوا بشكلٍ فعال في رصد حقوق الإنسان بعد التدريب، فإن عمل ما يقارب ثلث المتدربين بنشاط في الميدان يُعتبر إنجاز كبير، لا سيما بالنظر إلى الصعوبة من حيث الصراع الحالي والعنف المحيط به. ومع ذلك، فإن القلق هو أن أولئك الناشطين والمتدربين تميل إلى الإبلاغ فقط عن الانتهاكات التي تحدث للجماعة العرقية - الدينية الخاصة بهم. كما نفذ متلقي برنامج المشاريع الصغيرة بنجاح جميع المشاريع التي تمولها MRG والتي تهدف لزيادة حماية حقوق الإنسان ورصدها على المستوى المحلي.
- أتاحت مشاركة MRG في مناسبات رفيعة المستوى في العواصم الاوربية والولايات المتحدة (إما عن طريق المشاركة الشفهية أو المكتوبة) الفرصة للمتابعة مع صنّاع القرار والاهتمام والمناقشة فيما يتعلق بحماية الفئات الضعيفة. وتنعكس النقاط الرئيسية والتوصيات التي وضعتها MRG على استراتيجية البرنامج الوطني للعراق التابع لمنظمة البرنامج الإنمائي للامم المتحدة (UNDP) للفترة 2016-2020؛ وفي تصريحات نائبة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن العراق؛ تقارير مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة؛ البحوث والبروتوكولات الناشئة داخل مجموعة الحماية الوطنية في العراق بشأن العقاب الجماعي لأسر داعش؛ وقرار المملكة المتحدة عن العراق بشأن المساءلة عن جرائم داعش.
- أن نجاح MRG في جلب النشاط العراقيين إلى هذه المنصات ساهم أيضا في رفع مستوى الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد من الأشخاص الذين يعانون منها مباشرة (مثل ناديا مراد) ومنحهم الشبكة التي بدورها تُساعدهم في الحصول على المزيد من التأييد والتأثير.
- تم تحقيق التأثير الإيجابي في صنع القانون في العراق من خلال هذا المشروع بفضل مجموعة من أنشطة المناصرة المباشرة التي قامت بها MRG ، والتعاون النشط مع صنّاع القرار على الصعيد الوطني في أربيل وبغداد من اجل حماية الاقليات وتشريعات الاختفاء القسري، من بين أمور أخرى، إضافةً الى رعاية المُتلقين للمشاريع الصغيرة التي أثرت بنجاح على صانعي القرار السياسي في المحافظات بما في ذلك سياسات مكافحة التمييز في المدارس وذلك من خلال مشاريعهم.

- تم إنشاء بوابة للرصد الذي يقوده المدنيون (بوابة سيسفاير) بشكل فعال، مما يسمح لأول مرة للمنظمات الشريكة فقط بتحميل المعلومات، وهي الآن مفتوحة للجمهور للتبليغ من خلالها. كما اعرّب أصحاب المصلحة الخارجيين عن اهتمامهم بالاستفادة من البوابة للحصول على معلومات عن التوجهات كعنصر من عناصر المناصرة الأوسع نطاقاً للحماية، وأعدت MRG تقنية مبتكرة خاصة للغة العربية في إدراك التوجهات استناداً إلى التقارير والمناقشات عبر التويتر .

- حظي اجتماع الخبراء الذي نظّمته MRG بتقديم البوابة والدروس المستفادة بشأن رصد حقوق الإنسان التي يقودها المدنيون بحضور كبير وحظي بقبول كبير حسب ما اشار له المشاركون، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الدولية لتقصي الحقائق في مجال الشؤون الإنسانية إضافة الى الآخرين الذين عبّروا عن تعاونهم المستمر بشأن هذه المسألة. فضلاً عن ذلك، تم ضمان الالتزام لريادة برنامج الرصد الذي يقوده المدنيون في بلد آخر، وهو إيران.

لدى المشروع والنتائج الأولية له القابلية على ترك صدى أو انعكاس طويل الامد بعد انتهائه. ويرجع ذلك إلى أن سياق الصراع ينتقل في العراق نحو تحقيق الاستقرار والتنمية وبناء السلام بعد فترة الصراع، وستضطر المزيد من الجهات الفاعلة إلى المشاركة في التخلص من تراث الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ارتكبتها داعش وغيرها من الجهات التي لها صلة بذلك. وقد بدأ هذا التحول بالفعل كما لوحظ في القرارات المتعلقة بالمساءلة عن جرائم داعش واستكشاف منع العقوبة الجماعية. ولأن هذه المبادرات لا تشمل في الوقت الحاضر ما يكفي من جميع الضحايا وجميع مرتكبيها، فإن من الضروري أن تكون هناك الحاجة إلى الرصد والتوثيق الغير منحازين لأي طرف فضلاً عن المناصرة لهذه القضايا.. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اهتمام متزايد ببوابة سيسفاير من المجتمع المدني المحلي والدولي الذي يوجد مقره في العراق، بما في ذلك الشركاء، فضلاً عن مجال جديد للدراسة والممارسة بشأن استخدامات الرصد الذي يقوده المدنيون. والعراق سياق مفيد لزيادة تجربة الابتكارات الجديدة مع البوابة لتحسين أثرها واستخدامها بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. وفي هذا الصدد، قامت MRG أيضاً ببناء شبكة من النشطاء ومنظمات المجتمع المدني على أرض الواقع الذين يقومون بنشاط الإبلاغ عن حقوق الإنسان ورصدها. وستساعد هذه المشاركة المتزايدة من الجهات الفاعلة المحلية في تعزيز المعرفة برصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها للمواطنين العاديين الذين قد يتأثرون بهذه الانتهاكات. وبالنظر إلى ذلك، هناك مجال للمزيد من النمو وتعميق الشبكة لتكون أكثر صخباً وموثوقية، وقوة نشطة في خطاب حقوق الإنسان والعمل في البلاد.

وينبغي أن تؤخذ التوصيات التالية بعين الاعتبار عند تصميم البرامج وتنفيذها من أجل البناء على الأسس الصلبة الموضوعية مع هذا المشروع:

- زيادة التنسيق والتفاعل بين الشركاء المحليين. ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة تعزيز شبكة مراقبي حقوق الإنسان مع الشركاء الذين يتقاسمون الدروس والاستراتيجيات مع بعضهم البعض، فضلا عن تعزيز المزيد من الحوار والتفاعل بين المجموعات والمواقع. كما أنه سيتيح مزيدا من الملكية وفرص المناصرة القوية والقيادة الوطنية.
- زيادة التشجيع على توثيق حقوق الإنسان لجميع الهويات والإبلاغ عنها حيثما أمكن. وهذا هو النهج الذي يتبعه الشركاء المحليون وينبغي أن ينتشر بشكل أكبر على أولئك الذين يتدربون بحيث يتم إدراج جميع الحالات في الرصد بصرف النظر عن الهوية. ولعله قد يخلق المزيد من المساحات للتعلم والتنفيذ لكافة الهويات. وعلاوة على ذلك، لا بد من بذل الجهود للوصول إلى ما هو أبعد من منظمات الأقليات والمنظمات النسائية من أجل استيعاب عدد أكبر من النازحين (على سبيل المثال، العرب السنة) المتضررين من النزاع فيما يتعلق تحديدا ببناء قدرات المجتمعات المحلية بشؤون رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.
- تحسين تتبع اكتساب المعارف والاستخدام النشط للمعرفة. في حين أن الأساس المنطقي لعدم إجراء اختبارات ما قبل / بعد اكتساب المعرفة والتعلم مع الفئات الضعيفة من السكان أمر مهم، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير موضوعية أكثر حساسية من الناحية الثقافية للتعليم وتطبيق المهارات ليس فقط لإظهار الأثر ولكن أيضا لتحديد القدرات التقنية التي تحتاج إلى تطوير وأفضل السبل لإبقاء مراقبي حقوق الإنسان المنخرطين في مثل هذه الظروف الصعبة. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل متابعة أكبر وأكثر استدامة مع المشاركين بعد بناء القدرات الأولية.
- وبخصوص ذلك، تنفيذ المزيد من الفعاليات التدريبية، على مختلف المستويات اعتمادا على احتياجات المشاركين. وقد يكون ذلك ضروريا لمواصلة تدريب وبناء قدرات عناصر المجتمع المدني والناشطين الذين خضعوا بالفعل للتدريب الأولي. ومن شأن المتابعة المنتظمة لها أن تساعد على تحديد المجالات التي يكون فيها لدى الأفراد والمجتمعات ثغرات في المعرفة والتنفيذ، فضلا عن الخوض في مواضيع أكثر تقدما بالنسبة لأولئك الذين هم على استعداد لذلك.
- إشراك الشركاء والمجتمع المدني المحلي والناشطين بشكل أكثر نشاطا في عملية كتابة التقارير والتأليف المشترك. ولزيادة بناء الملكية لعملية رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، يجب العمل مع هؤلاء أصحاب المصلحة في التأليف المشترك للتقارير بدلا من أن يكونوا فقط مدخلات للمعلومات في التقارير.
- زيادة حضور MRG في العراق. أشارت أغلبية أصحاب المصلحة إلى أن المزيد من التفاعل والتواصل وجهاً لوجه والدعم المباشرين سيستخدمان في إثارة القضايا الرئيسية، وزيادة بناء القدرات، وتقديم مشورة تقنية أكثر تأثيراً، والمساعدة في منع التدخل السياسي الذي ليس له صلة بالعمل في مناقشة السياسات وصياغتها. ويشمل

ذلك تفاعلا أفضل مع الجهات الفاعلة في مجال المناصرة في العراق، بما في ذلك حقوق الإنسان الدولية والإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد والجدير بالاهتمام أيضا تشجيع وتفعيل الشركاء المحليين لزيادة المشاركة في هذه المنتديات بما في ذلك نظام الاجتماعات العنقودية الانسانية، حيث تتدفق معظم المعلومات (وخاصة المتعلقة بالحماية).

- بالإضافة إلى الابتكارات التي تم التخطيط لها بالفعل من أجل الرصد الذي يقوده المدنيون، فإن رصد المسار عبر موقع فيسبوك هو أيضا مصدر للمعلومات الهامة عن انتهاكات الحقوق والحوادث التي تقع في جميع أنحاء العراق (يستخدم على نطاق أوسع من تويتر).

1. خلفية المشروع

مشروع "حماية حقوق الإنسان للمدنيين المستضعفين في العراق" التابع لمجموعة حقوق الأقليات (MRG)، والذي نُفِّدَ بالتنسيق مع مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، ومنظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة، ومنظمة حمورابي لحقوق الإنسان، كما تهدف جامعة إسكس إلى استحداث طرق مبتكرة تسمح بالإبلاغ الفوري عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يقودها المدنيون والتي تؤثر على مجتمعات الأقليات والنساء والنازحين في البلد مع التركيز بوجه خاص على الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع والتي يصعب الوصول إليها. وشمل المشروع بناء القدرات للشركاء المحليين، والتعلم عن طريق العمل من خلال المنح الصغيرة، والبحوث والمنشورات التي تحلل الانتهاكات المُبَّع عنها والتحقق منها، والمرتبطة بالمناصرة الوطنية والدولية. وقد حظي هذا العمل بدعم من المفوضية الأوروبية، فضلا عن وزارات الخارجية الكندية والهولندية والفنلندية، وتم تنفيذها على مدى 48 شهرا (بما في ذلك تمديد 6 أشهر)، وانتهت في تموز / يوليو 2017. ونُفِّدَ المشروع في إقليم كردستان العراق، فضلا عن محافظات بغداد وكركوك ونيوى وديالى والبصرة.

اتى الدافع لهذا المشروع من إدراك عاملين مؤثرين. أولا، أن العديد من أنماط انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين المستضعفين، سواء من جانب الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية، لا تزال دون الإبلاغ. وثانيا، أن المدنيين المستضعفين في العراق يشملون نسبة كبيرة من السكان، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية، فضلا عن النازحين والذين لا يملكون الجنسية والنساء المستضعفات، بمن فيهن الفارين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد ثبت ذلك بشكل خاص بعد أن اجتاحت داعش نصف البلاد مع بدء تنفيذ المشروع، واستهدفت بشكل وحشي الأقليات والنساء خاصة بالإضافة إلى أي شخص لم يلتزم بقواعدها مما تسبب في نزوح قسري واسع النطاق لجزء كبير من السكان، بمن فيهم العرب السنة. وأدى هذا التهجير القسري أيضا إلى خلق أرض خصبة ليس فقط بسبب العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ولكنه كان ينطوي على إمكانية زيادة معدلات العنف الاسري المرتفعة أصلا داخل المجتمعات النازحة وكذلك المجتمعات المُضيفة نظرا للضغوط المفروضة على الأسر التي تتعامل بالفعل مع الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد. وعلاوة على ذلك، فإن وصول داعش والعمليات العسكرية للقضاء عليه جعلت أجزاء كبيرة من العراق يتعذر على مراقبي حقوق الإنسان الوصول إليها، مما أدى إلى تعميق الحاجة إلى مزيد من الجهود التي يقودها مدنيون في هذا الصدد.

وبناء على ذلك، واستنادا إلى برامجها السابقة مع الأقليات الإثنية والدينية حول التقارير التي يقودها المدنيون في مجال حقوق الإنسان، قام MRG وشركاؤه بتنفيذ هذا المشروع والعمل عبر الأهداف الاستراتيجية المترابطة التالية:

الهدف 1: معلومات منتظمة وموثوق بها عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين المستضعفين في العراق التي أبلغ عنها المجتمع المدني في الوقت المناسب وبطريقة شفافة إلى السلطات ووسائل الإعلام المحلية والوطنية والدولية. بناءً على الشبكات القائمة لمنظمات المجتمع المدني والناشطين المدنيين، بما في ذلك أولئك الذين يمثلون مصالح النساء المستضعفات والأقليات والنازحين. نشر نشرات دورية باللغتين الإنجليزية والعربية عن وضع حقوق الإنسان فيما يخص النساء والأقليات والنازحين ونتاج فيلم وثائقي واحد فضلاً عن العمل مع وسائل الاعلام المُستهدفة.

الهدف 2: تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني داخل البلد على الإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بطريقة آمنة ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان. بالإضافة إلى مواصلة بناء شبكات منظمات المجتمع المدني والناشطين المدنيين، ووضع نظام لجمع البيانات، مع بروتوكولات أمنية قوية، لتخزين وخلق حسابات لهذه الانتهاكات. عقد حلقات عمل لبناء القدرات وورشات تدريبية في مجال رصد حقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني والناشطين. وشمل ذلك التركيز على البروتوكولات الأمنية لحماية هويات الباحثين والضحايا ونزاهة نظام جمع البيانات فضلاً عن التركيز على حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين. وتوزيع منح لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الصغيرة العاملة مع النازحين والأقليات والنساء المستضعفات لتحسين عملية رصد حقوق الإنسان، وتصبح جزءاً من شبكة ونظام متناميين للتوثيق والإبلاغ.

الهدف 3: إعطاء أولوية أكبر لحماية المدنيين من الناس المُستضعفين، ولا سيما النساء والأقليات والنازحين، في الخطط القطرية التي تضعها الوكالات الدولية وبالتعاون مع الحكومة الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى. نشر نشرات دورية باللغات الإنجليزية والعربية والكردية عن وضع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالنساء والأقليات والنازحين المستضعفين ونتاج فيلماً وثائقياً واحداً فضلاً عن العمل مع وسائل الإعلام المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماعات سنوية للدعوة/المناصرة مع ممثلي الحكومة والمعارضة والبرلمانيين والوكالات الدولية على أرض الواقع لتعزيز حماية المدنيين. عقد بعثات دولية للدعوة/المناصرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة (نيويورك) والحكومة الأمريكية والكونغرس (واشنطن العاصمة) وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف) والاتحاد الأوروبي (بروكسل) لإطلاع الجهات الفاعلة الدولية على حالة أو وضع حقوق الإنسان في العراق.

الهدف 4: إنشاء عملية رصد يقودها المدنيون باعتبارها تقنية موثوقة ومعترف بها مع إمكانية تطبيقها على نطاق واسع في مجموعة من حالات حقوق الإنسان، لا سيما عندما يكون الأمن والوصول إلى المراقبين التقليديين معرضين للخطر. وكما لوحظ، وبناءً على الشبكة القائمة لمنظمات المجتمع المدني والناشطين والنظام الذي صُنِعَ لجمع البيانات التي ساعدت على جمع التقارير من مصادر متعددة (بما في ذلك الجوال / الرسائل القصيرة، والبريد الإلكتروني، والاتصالات على شبكة الإنترنت) ووضعها في قناة واحدة مع التحقق المتبادل. وكان للمنصة أيضاً وظيفة مرجعية جغرافية وبروتوكولات أمنية. وبالإضافة إلى ذلك، نشر تقرير موضوعي عن الدروس المستفادة بشأن إمكانيات

تحقيق عملية رصد حقوق الإنسان بقيادة المدنيين وعقد حلقة دراسية للخبراء بشأن هذا الموضوع في جنيف لمناقشة النتائج.

2. منهجية التقييم

شمل التقييم منهجية نوعية وكمية لتقييم أهمية المشروع وفعالته وتأثيره واستدامته. وشملت أنشطة التقييم ما يلي:

- استعراض مكتبي للوثائق أدناه.
- مسح/ استطلاع عبر الإنترنت لأصحاب المصلحة الخاصين ب MRG / أعضاء القائمة البريدية.
- المقابلات الرئيسية مع MRG، سيسفاير، أسودا، منظمة حمورابي، و الموظفين وأصحاب المصلحة التابعين ليسيكس.
- مناقشات مجاميع التركيز (فوكس كروب) مع المشاركين في ورشة العمل والمستفيدين غير المباشرين.

واستتبع الاستعراض المكتبي قراءة وتحليل وثنائى مشاريع MRG التالية:

- مقترح المشروع وخطة العمل وخطة الرصد والتقييم والميزانية
- التقارير السردية المؤقتة
- متتبع إكمال النشاط
- منشورات حول حقوق الانسان
- الإبلاغ عن طريق بوابة سيسفاير وتحليلات الويب

وقد تم تطوير الدراسة الاستقصائية/الاستطلاع عبر الإنترنت من قبل Social Inquiry مع مدخلات من MRG والتي ركزت على معرفة أصحاب المصلحة واستخدام منتجات المناصرة الخاصة ب MRG. أرسلت MRG نسخا مطبوعة من تقاريرها وغيرها من المنتجات إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين، قام الفريق بتجميع قائمة بريد إلكتروني لواعي السياسات/صناع القرار والأكاديميين وغيرها من الاتصالات مع المجتمع المدني الذين تفاعلوا معهم وتبادلوا المعلومات معهم. تم إرسال الاستبيان، الذي تم تطويره من خلال غوغل سيرفي، إلى هذه القائمة بواسطة MRG بالإضافة إلى رسائل متابعة منتظمة. لضمان سرية المستجيبين، تم إرسال جميع الردود مباشرة إلى Social Inquiry.

وشملت المقابلات الرئيسية للرواة/المخبرين مقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في أربيل ودهوك والسليمانية وبغداد، وكذلك عن طريق الهاتف وسكايب حسب الحاجة. وقد تم تطوير إرشادات المقابلات المستخدمة من قبل Social Inquiry بالتنسيق مع MRG خصيصاً لهذا التقييم، مصممة خصيصاً لمقابلة أصحاب مصلحة محددتين عند الحاجة.

كما أجريت مقابلات مع موظفي MRG المتعلقة بهذا المشروع. تم إجراء هذه المقابلات عبر السكايب.

وفي المجلد، أجريت ثلاث مناقشات المجاميع البؤرية في السليمانية وبغداد ودهوك. قام Social Inquiry بتطوير أسئلة لمناقشات المجاميع البؤرية في جزء منها استناداً إلى نسخ أكثر تبسيطاً من دليل المقابلات الرئيسية الخاص بالمقابلات. وشملت مناقشات المجاميع البؤرية عينة من المشاركين في ورش العمل في أسودا (ASUDA)، والمشاركين في ورش العمل في منظمة حمورابي، والمستفيدين الغير مباشرين المحتملين من المشروع من المجتمع الإيزيدي.

وترد في الجدول أدناه قائمة كاملة بالمشاركين في المقابلات والمجاميع البؤرية. ويمكن الاطلاع على الاستبيان الإلكتروني، وأدلة المقابلات الرئيسية للرواة/المخبرين، وأدلة المجاميع البؤرية المحددة في المرفق.

الجدول 1: قائمة بالمشاركين الرئيسيين

الموقع	الوظيفة	الأسم
سكايب	المدير التنفيذي ل MRG	مارك لاتييمير
سكايب	موظف حقوق المدنيين ل MRG	ميس الجبوري
سكايب	موظف حقوق المدنيين ل MRG ومركز سيسفاير	مريم بوتيك
سكايب	كلية علوم حاسبات والهندسة الالكترونية، جامعة إسكس	ايمن الهلباوي
مكتب حمورابي ، اربيل	مدير ، حمورابي	ويليام وردة
سكايب	منسق المشروع ، منظمة أسودا	ريبوار كريم
فندق دلشاد، دهوك	مدير، مركز نينوى للأبحاث	ميخائيل بنجامين
هاتف	مديرة، منظمة جيهان للتعليم ثقافة حقوق الانسان	ليلى حماواندي
كلاسي هوتيل، اربيل	مديرة حملة المناصرة، منظمة Save the Children-Iraq	ايلين مكارثي
سكايب	باحثة مختصة في العراق، Human Rights Watch	بلقيس واللي
سكايب	(OHCHR)عضو سابق، هيئة الامم المتحدة للتحقيق في العراق	سوكي ناكرا
كافي، سليمانية	عضوة في البرلمان، لجنة حقوق الانسان	اشواق الجاف

الجدول ٢: قائمة المشاركين بمناقشات الجامعات البوذية

الموقع	الوظيفة	الأسم
مكتب حمورابي ، بغداد	ممثلين متعددين للمجتمع المدني (5 رجال، امرأة واحدة)	6 متدربين من حمورابي
مكتب ASUDA ، سليمانية	ممثلين متعددين للمجتمع المدني (4 نساء، رجل واحد)	5 متدربين من ASUDA
المركز المجتمعي في شارية، دهوك	اعضاء من المجتمع، من الأيزيديين النازحين	2 من افراد المجتمع الأيزيدي

القيود

وجاءت أكبر العقبات أمام تنفيذ هذا التقييم من حيث الوصول إلى أصحاب المصلحة والحصول على موافقتهم على المشاركة في هذا العمل. وضعت MRG قائمة بريد إلكتروني واسعة للمسح عبر الإنترنت، ولكن من الانطلاق في يوليو 2017 حتى الآن، 9 مشاركين فقط شاركوا في هذا المسح، على الرغم من التذكير المتكرر من MRG. وهذا أمر شائع نسبياً مع وسائل جمع البيانات عبر الإنترنت، وبالتالي المتابعة المنتظمة مع المستجيبين المحتملين. وقد يكون توقيت الاستطلاع، خلال الصيف وأوائل الخريف، قد لعب دوراً أيضاً، حيث يميل كثير من الناس إلى قضاء العطلة خلال هذه الفترة. وينطبق الأمر نفسه على كل من العراق وممثلي الأمم المتحدة ومسؤولي السياسات الدوليين. عملت Social Inquiry من خلال كل من قائمة الاتصال MRG وكذلك استخدام شبكاتها الخاصة للوصول إلى الاتصالات ذات الصلة. ومع ذلك، مرة أخرى، كان هناك مستوى ضعيف في الاستجابة، حتى بعد المتابعة. وفيما يتعلق بصناع القرار العراقيين، أجرى فريق Social Inquiry اتصالات مع عدة أشخاص، إلا أن العديد منهم رفضوا المشاركة. وبالنظر إلى المستجبات السياسية في البلد خلال عملية التقييم، بما في ذلك استفتاء كردستان، لم يكن العديد من صانعي السياسات العراقيين في بغداد ولكن في دوائرهم الأصلية. وقد توصل Social Inquiry إليهم في هذه المواقع أيضاً، ولكن مرة أخرى، لم يلق إلا القليل من الاهتمام بالمشاركة في هذا التقييم. استوعب الفريق المطالبات برؤية الأسئلة في وقت مبكر واللقاء أو الاتصال في الأوقات الملائمة ولكن دون جدوى. وأخيراً، وفيما يتعلق بالجامع البوذية مع المستفيدين غير المباشرين، كان من المقرر في الاجتماع مع الأيزيديين بأن يضم كلاً من الرجال والنساء وتم تنظيمه بالتنسيق مع المنظمة الشريكة منظمة حمورابي في دهوك. ومع ذلك، وبمجرد بدء المناقشة، تركت النساء المشاركات لأنهن لم يشعرن بأن بإمكانهن الإجابة على الأسئلة المطروحة وكن تحت الانطباع بأن هذه الدورة تتعلق بتقديم المعونة الإنسانية.

3. النتائج

تتمتع MRG بسجل حافل من برامج حقوق الإنسان والمناصرة في كل من إقليم كردستان والعراق الفدرالي ومع المجتمع المدني وصناع القرار المحليين بالإضافة إلى التواصل مع المجتمع الدولي حول هذه القضايا من حيث ارتباطها بالأقليات والنساء والفئات المستضعفة الأخرى. وهذا يجعل المنظمة في وضع جيد جداً لتنفيذ الأعمال المنسقة للغاية والدقيقة والحساسة اللازمة لبناء شبكة رصد وإعداد تقارير يقودها المدنيون في البلد عن حقوق الإنسان، وفتح باب النقاش على الصعيد الدولي بشأن استخدام هذه المنهجية في مناطق النزاع وهذا ضمن إطار السعي إلى المساءلة.

3.1 التصميم العام وتنفيذ المشروع

وكان التصميم العام للمشروع مناسباً للأهداف كنقطة انطلاق لإرساء الأساس لثقافة حقوق الإنسان في العراق. وتمكن تنفيذ المشروع من إبقاء جدول الزماني على الرغم من التغيرات المفاجئة في السياق. استجابت MRG بسرعة وكيفية مشروعها لهجوم داعش والحاجة إلى تغيير أحد الشركاء المحليين نتيجة لذلك. ليس هذا فحسب، تمكنت MRG بشكل استراتيجي من وضع نفسها وبحوثها لرفع مستوى الوعي لمحنة الأقليات في هذا الصراع مع نمو الاهتمام الدولي بالعراق، خاصة في وسائل الإعلام ومنتديات السياسة في الولايات المتحدة وأوروبا. كما أفاد احد موظفي MRG:

وقد احتفظنا بأنشطة المشروع، ولكننا كنا نقوم بنقلهم في بعض الحالات. . . اعتمدنا على طرق أكثر تقليدية للرصد والتوثيق في المراحل الأولى. وأعتقد ان رد فعلنا كان سريعاً وأعدنا تقرير "من الأزمات إلى الكارثة" بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأقليات. وكان هذا التقرير من أوائل التقارير الدولية حول ما يحدث للأقليات في العراق، وكان أولها يحاول رصد الحقائق حول ما يحدث.

وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الشركاء وكذلك المتلقين لمنح المشاريع الصغيرة وجود علاقات عمل إيجابية جداً وقوية مع MRG خلال مدة المشروع "أنا سعيدة للغاية في العمل مع MRG لأنها جيدة جداً في عملها، وأنها توفر لنا الأشياء وأشكالها وتقاريرها بسيطة ومفهومة. كما أنهم أشخاص طيبون."

ويتعلق أحد المجالات التي ينبغي النظر فيها لتحسين التصميم في المستقبل بتفاعل الشركاء المحليين، وتحديدًا في اتصالهم ببعض البعض لزيادة تعزيز الأنشطة وبناء الشبكات. أسودا (ASUDA) وحمورابي لم يكونا على علم بعمل بعضهما البعض خلال هذا المشروع (ووجود كل منهما على حدة) وعملًا في مسارات متوازية. وعلى الرغم من تركيزهم على هذا المشروع، فإنهما يعملان في جميع أنحاء العراق ويركزان على حماية الحقوق للفئات

الضعيفة من السكان. وقد يساعدها تفاعلها وبناء علاقاتها في زيادة تعزيز الجهود المبذولة لتوثيق حقوق الإنسان ورصدها في جميع أنحاء البلد، فضلا عن إيجاد تحالفات أكبر للمناصرة الوطنية والدولية التي تقودها محليا في هذا الصدد.

3.2 الصلة وثيقة

بصفة عامة، أظهر المشروع أهمية كبيرة لسياق العراق. وقد استهدفت جماعات الأقليات منذ زمن بعيد العنف والتهميش والإقصاء الاجتماعي والسياسي في البلاد، كما كان الحال بالنسبة لأولئك الذين سبق لهم التشريد أو اعتبروا "عديمي الجنسية" داخل حدود العراق. كما كانت النساء أيضا عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عنف الشريك في المنزل. وكان هذا هو الحال بالتأكيد قبل الصراع الحالي في العراق. وظهور داعش جعل هذا أكثر وضوحا حيث استهدفت الجماعات المسلحة كل من الأقليات والنساء بشكلٍ وحشي. كما استهدفت تنظيم داعش أي شخص لم يلتزم بقواعده أو ينتمي إلى القوات أو القيادات الأمنية، مما تسبب في نزوح جماعي كبير لعدد كبير من السكان، بمن فيهم العرب السنة. وأدى هذا التهجير القسري أيضا إلى خلق أرض خصبة ليس فقط بسبب العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ولكنه كان ينطوي على إمكانية زيادة معدلات العنف الاسري المرتفعة أصلا داخل المجتمعات النازحة والمُضيفة للنازحين. وبينما كان وصول داعش واندلاعه في المجتمع طويلا ومدمراً للغاية للمدنيين، كما تسببت الحملات العسكرية أيضا للقضاء على الجماعات المسلحة في مزيد من موجات النزوح، ولا سيما النساء المتضررات من النزاع. ويؤدي كل ذلك مجتمعة إلى ظهور عدد من المخاوف المتعلقة بالحماية التي يجب ان تتم معالجتها. وعلى هذا النحو، ينبغي حشد أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لضمان حماية هذه الفئات الضعيفة. وهذا بدوره يتطلب جمع البيانات في الوقت المناسب على أرض الواقع لتقديمها والمشاركة في منتديات المناصرة العامة منها والخاصة. يعتبر العمل في كلا هذين الجانبين أساسيا لمشروع MRG.

ويبدو أن إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتبليغ عنها من خلال تمكين المجتمع المدني والمدنيين أمر ضروري بشكل خاص، حيث لم يتم الوصول إلى العديد من المناطق بسبب طبيعة أطراف النزاع (أي داعش)، ولأن السلطات الوطنية قد قيدت بشدة وصول الصحفيين ومقرري حقوق الإنسان إلى المناطق التي يزعم أن قوات الأمن ارتكبت فيها انتهاكات، حسبما أفاد أحد المشاركين في التقييم. إن منظمات المجتمع المدني في وضع جيد يمكنها من الإبلاغ عن ذلك، ولكنها تحتاج إلى المزيد من التدريب والدعم، "بعض الجودة جيدة، ولكن بعضها لا يصل إلى الحد الأدنى من المعايير. بعضها يخلط البيانات الأولية ورأي الناس. والسؤال هو أيضا عن الشكل، وأحيانا لا يمكن الوصول إليها بسهولة، وأحيانا يتم تقاسمها عشوائيا وفي طرق غريبة" (موظف MRG). وفي الواقع، وكما أشار أحد المجيبين الخارجيين، "تحتاج مثل هذه المنظمات الى الوثائق، التعامل مع المعلومات بغاية السرية ومعالجة المصادر وضمان عدم التلاعب بأي من المواقع. . . فهي تحتاج إلى تحسين التقنيات."

وبالإضافة إلى ذلك، هناك اهتمام متزايد من جانب الجهات المحلية المعنية ببناء السلام والمصالحة من أجل تحديد حوادث العنف فضلا عن المبادرات المجتمعية للحد من الضرر عن طريق منصة إلكترونية متاحة للجمهور. كما يتطابق تطوير منصة للرصد الذي يقوده المدنيون مع المبادرات الحديثة الأخرى التي تهدف إلى الجمع بين التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي واللامركزية لصالح حقوق الإنسان والمدنيين على الصعيد العالمي (على سبيل المثال، جهود التوثيق من الأرشيف السوري؛ التحليل المكاني للصراعات من خلال المحتوى الرقمي كما هو الحال في هندسة الطب الشرعي؛ واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الهاتف النقال لتوثيق قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات).

3.3 الفعالية والكفاءة والأثر

A. الهدف الاستراتيجي 1: معلومات منتظمة وموثوق بها عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين المستضعفين في العراق التي أبلغ عنها المجتمع المدني في الوقت المناسب وبطريقة شفافة إلى السلطات المحلية والوطنية والدولية ووسائل الإعلام

الفعالية والكفاءة: إن استكمال الأنشطة المرتبطة بهذه النتيجة الاستراتيجية يسלט الضوء على أن الأهداف قد تحققت أو تجاوزت المخطط له إلى حد كبير. كما وصلت البحوث المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى أصحاب المصلحة المعنيين والمجموعات المستهدفة في وسائل الإعلام (العراقية والدولية)، ومجالات السياسة العامة، والباحثين.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن MRG قد قامت بتطوير تدفق جيد للبيانات بين موظفيها وشركائها المحليين، مما أثر إيجابيا على كفاءة البرنامج في تحقيق النتائج. ويدخل الشركاء على أرض الواقع كميات كبيرة من المعلومات إلى MRG في صياغة النشرات. وعلاوة على ذلك، استخدمت MRG أيضا زيارات ميدانية لها تأثير جيد في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات. وبالنظر إلى هذه البيانات الوفيرة، توجد نشرات إضافية في الأعمال بالإضافة إلى الرقم المستهدف، ومن المرجح أن تنشر بعد الانتهاء من المشروع.

غير أن دور الشركاء في هذه العملية كان يتمثل في توفير المعلومات بدلا من امتلاك نفوذ أكبر للنشرات بما في ذلك عن طريق المشاركة بشكل أكبر في عملية الصياغة (والنتيجة المحددة المتعلقة بذلك تشير إلى أن المعلومات ينبغي أن "يُبلغ عنها المجتمع المدني"). وقد تمت كتابة التقارير إما من قبل موظفي MRG أو المستشارين الخارجيين و/أو الشركاء الدوليين الآخرين. لن يتم نشر سوى نشرة واحدة قادمة من قبل أسودا (هذا واحد بعيداً عن 9 المخطط لها). وقد ساعد أيضا إشراك الشركاء بشكل أكبر في النشرات في بناء ملكية العمل ونشر هذه التقارير في العراق على نطاق أوسع، حيث يبدو أن وصولها إلى البلد كان أقل بكثير من الخارج. ويدعم ذلك إجراء مقابلات مع

أصحاب مصلحة دوليين خارجيين مقيمين في العراق كانوا على دراية نوعاً ما ب MRG ولكنهم لم يتفاعلوا كثيراً مع النشرات.

الجدول ٣: ملخص الأهداف في الهدف الاستراتيجي 1

الهدف	المنجز
1a. يتم نشر 9 نشرات ونشرها على نحو فعال على 1,000 جهة معنية.	تم نشر وتوزيع 9 نشرات حول مجموعة متنوعة من المواضيع. وقد أرسلت نسخ مطبوعة إلى 500 من أصحاب المصلحة. وباستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، أشارت تقديرات MRG إلى أن توزيع النشرات وصل إلى أكثر من 20 ألف شخص.
1b. 50٪ من صانعي القرار الرئيسيين على الصعيد الوطني والدولي الذين شملهم الاستطلاع، استخدموا محتويات النشرات والتقارير الأخرى.	وأظهر الاستطلاع الإلكتروني الذي أجراه فريق التقييم في نهاية المشروع أنه من بين 9 مستطلعين، فإن أحدهم يفحص / يقرأ نشرات MRG في كل مرة يتم نشرها، ويقوم أربعة آخرين بفحصها أو قراءتها تقريبا كل مرة يتم نشرها فيها، و 4 آخرين يتحققون / يقرأون من حين لآخر. بالإضافة إلى ذلك، أشار 6 من أفراد العينة إلى أن تحليل MRG وبحوثه وثيق الصلة بعملهما. وعلى الرغم من أن حجم العينة صغير للغاية بالمقارنة مع العدد الإجمالي لأصحاب المصلحة الذين وصلت إليه النشرات، فإن البيانات المتاحة تبين أن المستهدفين من ما يقارب 50 في المائة على الأقل من أصحاب المصلحة الذين شملهم الاستطلاع أبلغوا عن استخدام نشرات MRG.
1c. أما الإحصائيات والحالات الواردة في النشرات فيقتبسها أو تعتمد عليها الوكالات الرسمية في 10 مناسبات على الأقل.	وقد نشرت وكالات رسمية ومنظمات أخرى نقلا عن نشرات MRG ، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومجلس اللاجئين في كندا، ووحدة تحقيق الاستقرار في المملكة المتحدة، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، بروكينغز، وما إلى ذلك. وفي المجمل، بلغ عدد المراجع التي تجاوزت الهدف 10.
1d. وتولّد ما لا يقل عن 100 صنف من التغطية الإعلامية الدولية.	وتمت تغطية بعض النشرات وحدها في أكثر من 60 خبر. وعلى الرغم من عدم توفر رقم نهائي، فمن المحتمل أن يتم تحقيق الهدف المتمثل في 100 قطعة من وسائل الإعلام المتولدة عبر النشرات التسعة.

الأثر: تم إصدار كل تقرير إما في البرلمان الأوروبي أو في جنيف. وفي العديد من هذه الأحداث، كانت السلطات العراقية والكردية حاضرة أيضا. وبشكل عام، أبدى أصحاب المصلحة في السياسات في هذه المنتديات قدرا كبيرا من الاهتمام بالتقارير التي تستند إلى التقارير الداخلية الخاصة ب MRG. على سبيل المثال، ذكر التقرير السنوي ل MRG أن نشرة "بين المطرقة والسندان" أثارت نقاشا كبيرا وخاصة فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية والمسؤوليات

التمويلية للمجتمع الدولي". ومع ذلك، لم يكن الاستقبال هو نفسه لكل نشرة. وبوجه عام، أُفيد بأن النشرات المتعلقة بحقوق المرأة والعنف الأسري لم تحظ باهتمام كبير مثل غيرها من النزاعات والانتهاكات ضد الأقليات.

في حين أن MRG وعملها معروف في الخارج في مجالات السياسة العامة (جنيف وبروكسل وواشنطن العاصمة)، فإن الجهات الفاعلة الدولية العاملة في العراق داخل أنظمة المجموعات الإنسانية والحماية أقل دراية بالمنظمة وتقاريرها. في نقاشات المجاميع البؤرية مع المستفيدين غير المباشرين، يبدو أن هناك ثقة في هذا النوع من العمل، ولكن القلق بشأن مدى انتشارها/وصولها، "لم نر هذا النوع من التقارير من أي وقت مضى ولكن أعتقد إذا رأت الحكومة هذه التقارير وأخذتها بعين الاعتبار، بعدها قد يُغير ذلك شيئاً بالنسبة لنا، ولكن المشكلة هي أن هناك الكثير من الفساد في حكومتنا وأنها لن تراهم ابداً".

B. الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني داخل البلد على الإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بطريقة آمنة ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان

الفعالية والكفاءة: كجزء من هذا الهدف الاستراتيجي، تم تنظيم 7 ورش عمل مع منظمات غير حكومية وناشطين عراقيين (3 ورش عن حقوق الأقليات، و 4 ورش عن حقوق المرأة). ومن أجل نشر المعرفة على نطاق أوسع وأكبر عدد ممكن من الناس، كانت كل ورشة عمل تتألف من مشاركين مختلفين والعدد الكلي كان 155 شخصا متدرب. وقد تحققت الأهداف المحددة فيما يتعلق بمشاركة المرأة، مثل الأهداف المرتبطة بالمهارات والمعارف المكتسبة، استنادا إلى ما شاركنا به المتدربين حول ما تعلموه. ووفقا لسياسة MRG، لم تستخدم اختبارات أكثر موضوعية للكسب المعرفي (مثل اختبار ما قبل وما بعد) من حيث الاهتمام بالثقة بالنفس وبناء الثقة لدى جماعة الأقليات التي قد تكون أقل حظا في الحصول على فرص التعلم، مقارنة بباقي السكان. وفي حين أن هذه السياسة منطقية ومناسبة ثقافيا خاصة عندما تعمل مع الفئات السكانية المستضعفة، فإنها تجعل من الصعب التأكد من ما تعلمه المشاركون تحديدا وإلى أي درجة. كما كان من الصعب تحديد مدى استخدام المشاركين لهذه المعرفة من الناحية العملية بشكل موضوعي، كما هو الحال بالنسبة لشركاء المشروع، وكان أقل من نصف المشاركين في التدريبات فاعلين في أنشطة الرصد التي يقودها مدنيون. وكشفت نقاشات المجاميع البؤرية مع المتدربين أنه في بعض الحالات كان يتم جلب الناس لملء متطلبات التنوع لكل ورشة عمل الذين قد لا يكونوا المشاركين المناسبين لهذا النوع من العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المجيبون إلى أنه ربما كان الحال أيضا أن يكون بعض الأشخاص بحاجة إلى مزيد من التدريب لكي يتمكنوا من الاضطلاع بأنشطة الرصد من تلقاء أنفسهم، حتى لو كانوا قد أفادوا بأنهم مستعدين للقيام بذلك في نهاية دورة تدريبية واحدة. وأخيرا، تم تغطية المجاميع المستهدفة ذات الصلة داخل المشاركين في ورشة العمل، الذين كانوا بصفة عامة أعضاء في المنظمات غير الحكومية التابعة للأقليات / أو نشطاء من الأقليات. وكان هذا هدفا هاما للتحقيق، ولكنه ربما استبعد مجموعات أخرى خرجت من الصراع الحالي، مثل النازحين العرب السنة.

وأشار شركاء المشروع إلى أن وجود متحدثين رفيعي المستوى، بما في ذلك صنّاع القرار والخبراء الدوليين، من شأنه أن يزيد من النجاح العام لورشات العمل. وقد يكون إشراك صنّاع القرار على وجه الخصوص قد شجع المشاركين في عملهم. وقيل إن ورشات العمل شاركت فيها متحدثون ومدربون لديهم خبرة ذات صلة بما في ذلك موظفو MRG وقاضي محكمة مدنية عراقية ونشطاء عراقيون معروفون في مجال حقوق الإنسان وغيرهم.

وشمل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي أيضا إدارة تسع منح صغيرة. وعلى الرغم من أن الهدف الأصلي هو 15 منحة، فإن العدد الأدنى هنا يرجع إلى ارتفاع الميزانية الممنوحة لكل منها للمساعدة على ضمان نجاح الأنشطة المخططة - وقد أبلغت الجهة المانحة بذلك الاتحاد الأوروبي قبل الموعد المحدد ووافقت عليه. وأسفرت معايير التقييم لاختيار المستفيدين من المنح عن تغطية جغرافية جيدة لمشاريع حقوق الإنسان، مع وجود مشاريع في المحافظات التي يصعب الوصول إليها. العديد من الجهات المانحة هي منظمات معروفة في العراق.

الجدول ٤: ملخص الأهداف في الهدف الاستراتيجي 2

الهدف	المنجز
2a. أفاد 70% من المشاركين في الفعاليات التدريبية بأنهم اكتسبوا المهارات والمعارف الضرورية وأن يشاركوا بنشاط في شبكة الرصد التي يقودها المدنيون.	وعلى الرغم من أن كل ورشة عمل قد اقتصرت على تعلم بشكل مختلف، فقد عبر أكثر من 70% من المشاركين عن أنفسهم بأنهم اكتسبوا المهارات والمعرفة الضرورية وأن يشاركوا بشكل فعال في شبكة الرصد التي يقودها المدنيون - ولم تكن هناك اي ورشة عمل بمعدل أقل من 70%. غير أن درجة المشاركة النشطة في الرصد يبدو أنها أقل من 50% لكل شريك وتقارير نقاشات المجاميع البورية.
2b. وتشكل النساء ما لا يقل عن 50 في المائة من المشاركين.	وفي معظم ورشات العمل، تجاوز عدد المشاركات الإناث عدد الرجال - وبشكل ملحوظ في العديد من الحالات. وقد تحقق هذا الهدف بشكل واف.
2c. ويقوم ما لا يقل عن 10 منظمات من منظمات المجتمع المدني بإصدار بيانات منتظمة وموثوقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.	وعلى الرغم من أن هذا التقييم لم يتابع مع كل مشارك في ورشة العمل أو متلقي المنح الصغيرة لتحديد ما إذا كانت تصدر بيانات مستقلة وموثوقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال الأدلة التي تم جمعها، فمن الواضح أن عددا من منظمات المجتمع المدني تقوم بالتبليغ عن معلومات رصد حقوق الإنسان إلى MRG وشركائها. وسواء كانت هذه بيانات عامة، أو تصريحات مستقلة فإنها غير واضحة.
2d. نجحت منظمات المجتمع المدني الصغيرة في العراق في تنفيذ ما لا يقل عن 10 مشاريع رصد جديدة.	تم تمويل مجموع 9 مشاريع صغيرة من قبل منظمات المجتمع المدني الصغيرة في جميع أنحاء العراق من قبل MRG وتم تنفيذها. ويبرر انخفاض العدد ارتفاع ميزانية كل مشروع أكثر مما كان متوقعا في البداية.

الأثر: من الصعب معرفة الأثر الدقيق للأنشطة التي تم تنفيذها تحت هذا العنوان فيما يتعلق بالعمل الخاص بالمشاركين في الورشة، حيث شارك كل منهم في ورشة عمل واحدة، وكانت البيانات الوحيدة عن التعلم ذاتية الإبلاغ، ومتابعة ما قاموا به بعد ورشة العمل أو المهارات التي قاموا بتطبيقها عمليا. ومع ذلك، ونظرا لصعوبة النزاع الحالي والعنف المحيط به، فإن ما يصل إلى ثلث المتدربين العاملين بنشاط في الميدان ليس إنجازا صغيرا، حتى لو لم يستوفوا التوقعات المستهدفة. ووفقا لشريك واحد، "كان التدريب مهما جدا. الآن لقد تضاعفت تقريبا اعداد الناس الذين يقوموا بتبليغنا. إذا فتحتُ الهاتف، سأستلم الكثير من الرسائل عبر الواتس اب أو الفايبر. هذا كله من الناس الذين قمنا بتدريبهم. . . يمكننا تغطية الكثير من المناطق في البلاد لأننا بفضل التدريب قمنا بزيادة شبكتنا من المراقبين من سنجار إلى البصرة."

وأخيرا، في حين أن العديد من جماعة الأقليات منظمة تنظيميا جيدا على أرض الواقع، فإنها تميل إلى تغطية التجاوزات المرتكبة ضد جماعتها فقط، والتي تنطوي على إمكانية الإبلاغ عن التحيز وترك المجاميع المستضعفة الأخرى دون صوت إذا لم تكن بنفس انتظام المستخدم من هذه التقارير المشار إليها، "الأقليات بشكل عام لديها تركيز داخلي. وعندما يثيرون قضاياهم، سيضعونها في إطار تاريخي يكونون فيه ضحايا، وسيحتدوا من وجهة النظر حول الاتجاهات الأوسع نطاقا". ومن الأمثلة على ذلك النازحين العرب السنة. في حين أن العرب السنة ليسوا أقلية من حيث التعريف، إلا أنهم يشكلون أكبر نسبة من النازحين داخليا في العراق، وقد تعرضوا لانتهاكات شديدة من قبل داعش وقوات الأمن. وقد لاحظ أصحاب المصلحة الخارجيون الآخرون هذا التركيز داخل المجموعة وعدم وجود مناصرة من المجتمع المدني العراقي حول العرب السنة على النحو التالي:

رأيت السكان [العراقيين] ينظمهم جماعات، كل واحد منهم يدافع عن مهمته. في جنيف، كانوا يضغطون لصالح جماعتهم الخاصة. داخل المجتمع المسيحي، هناك مجموعات مختلفة. . . سيكون لديك البعض الذي يتكلمون نيابة عن الجميع، لكنهم لن يتحدثوا عن جميع العراقيين. إذا كان هناك أي شيء، فإن بعض الجماعات المسيحية تخبرنا أنه يجب أن نركز كثيرا على الأيزيديين. لذا، فإن المجموعات التي تأثرت بشدة في سهل نينوى، كانوا يتحدثون نيابة عن مجموعات أخرى، مثل الأيزيديين أو أقول لك أنه يجب أن ننظر إلى مجموعات أخرى - ولكن أنا لا أذكر تحدثهم عن السنة المتضررين. على الأكثر، كان هناك بعض النقاش حول كيفية استخدام الحكومة للقضية برمتها حول هزيمة داعش كذريعة لتطهير بعض المناطق من السنة، ولكن لم يكن هناك أي مناصرة فعلية [للعرب السنة] من قبل أي شخص.

هذا هو مصدر قلق بالغ، ولكن الانشقاقات في هذه العزلة على نطاق المجتمع المدني بدأت تظهر من خلال المزيد من التعرض للآخرين بما في ذلك من خلال أنشطة هذا المشروع، "لقد أُعجبت بورش العمل التي حضرتها من حيث ان الناس على دراية بأن انتهاكات حقوق الإنسان خاطئة عموما بغض النظر عن ارتكبتها - حتى لو كانت مجموعتها

الخاصة "(موظف MRG). لذلك، وبناء على ذلك، يجب أن يكون هناك المزيد من التشجيع على التوثيق لكافة الهويات والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، حيثما أمكن، بدلا من مجرد إيلاء الاهتمام وقضايا الرصد داخل المجموعة العرقية - الدينية الخاصة - وهذا شيء يبدو أن الشركاء المحليين يفعلونه ، لذلك ينبغي أن تنتشر أكثر لهؤلاء الذين يتدربون بحيث يتم ضمان إشراك جميع الحالات في الرصد بغض النظر عن الهوية. ولعله قد يوفر المزيد من المساحات للتعليم والتنفيذ لكافة الهويات.

C. الهدف الاستراتيجي 3: إعطاء أولوية أكبر لحماية المدنيين المستضعفين، ولا سيما النساء والأقليات والنازحين ، في الخطط القطرية التي تضعها الوكالات الدولية وبالتعاون مع الحكومة الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى.

الفعالية والكفاءة: عَدِد عدد من بعثات المناصرة على مدى المشروع الذي دام 4 سنوات، وفي المقام الأول في جنيف وبروكسل وواشنطن العاصمة، التي ترتبط عادة بنشر نشرات أو توقع للمعالم الهامة في مجال السياسات والدبلوماسية والقرارات (مثل الاستعراض الدوري الشامل للعراق في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وجلسات اللجنة رفيعة المستوى، ونشر تقرير تشيلكوت، وزيارة كبار المسؤولين إلى العراق، وما إلى ذلك).

وقد استفاد العديد من الناس من هذه الفعاليات من الشبكة التي أنشأتها MRG وشركاؤها، بمعنى أنها تمكنت من جلب العديد من أعضاء المجتمع المدني في العراق إلى الأحداث التي كانت تخص المناصرة. وفي جزء منه نتيجة لذلك، فضلا عن النشرات الخاصة بـ MRG، قام أصحاب المصلحة على الصعيدين الدولي والوطني بإدماج حقوق السكان المستضعفين وحمائهم في تقاريرهم وبياناتهم (مثل البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق للفترة 2016-2020، وبيان نائب المفوضية السامية لحقوق الإنسان المفوض السامي، وما إلى ذلك)، وغالبا ما يُطلب من MRG للمساهمة في اللغة. وقد ساعد ذلك على تحقيق الأهداف المحددة في إطار هذا الهدف.

وقد تحقق أيضا تأثير إيجابي في عملية صنع القوانين في العراق كجزء من هذه النتيجة بفضل الجمع بين أنشطة المناصرة المباشرة والتعاون الفعّال مع واضعي السياسات الوطنية في أربيل وبغداد فيما يتعلق بحماية الأقليات وتشريعات الاختفاء القسري، من بين أمور أخرى ، فضلا عن رعاية الجهات المتلقية للمنح الصغيرة التي أثرت بنجاح على واضعي السياسات في المقاطعات من خلال مشاريعهم.

الجدول ٥: ملخص الأهداف في الهدف الاستراتيجي 3

الهدف	المُنَجَز
3a. يقدم فريق الأمم المتحدة القطري أو الوكالات الحكومية الدولية الأخرى في العراق مبادرة محددة واحدة على الأقل لزيادة حماية حقوق الإنسان لمدنيين محدد من الناس المُستضعفين.	ومن الأمثلة على تحقيق هذا الهدف هو وثيقة البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعراق (2016-2020) التي استشهدت بتوصيات MRG ، أصدرت نائبة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بيانا يردد فيه العديد من

<p>أولويات MRG بعد أن دخلتها MRG قبل أسبوع من رحلتها إلى العراق؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تعكس العديد من مخاوف مرغ MRG وضع المجموعات المستضعفة في العراق.</p>	
<p>وتشمل بعض الأمثلة على التغييرات الإيجابية في القانون: قانون جديد لحماية الأقليات صدر في أيار / مايو 2015 في البرلمان الكرديستاني؛ تمثيل جديد للأقليات قديم إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان؛ تدابير جديدة لمكافحة الممارسات التمييزية ضد الأقليات الدينية في المدارس العامة في محافظة ميسان (المناصرة من خلال جمعية الميزان)؛ والمناقشات الجارية والقراءات في البرلمان العراقي بشأن العنف الأسري وقانون مكافحة التمييز؛ الأعمال الحالية مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بشأن حالات الاختفاء القسري.</p>	<p>3b. إدخال 3 تغييرات إيجابية في القانون أو السياسة أو الممارسة على الصعيد الوطني أو على مستوى المحافظات لإزالة القيود المفروضة على الحريات الأساسية للسكان المستضعفين، بمن فيهم النساء المستضعفات النازحين وديمو الجنسية والأقليات.</p>
<p>البروتوكولات والبحوث الناشئة ضمن مجموعة الحماية بشأن العقاب الجماعي لأسر داعش، بما في ذلك النساء. قرار المملكة المتحدة - العراق في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2017 بشأن المساءلة عن جرائم داعش في العراق.</p>	<p>3c. إدراج المخاوف المستمرة بشأن حقوق الأقليات والنازحين والنساء في جدول أعمال المنظمات الحكومية الدولية ووكالات التنمية العاملة في العراق.</p>

الأثر: على الرغم من صعوبة إقامة علاقة واضحة ومباشرة بين السبب والنتيجة من أعمال المناصرة التي تقوم بها MRG وسياساتها فيما يتعلق بالعراق، فقد ازداد الاهتمام الدولي بالسكان المستضعفين على مدى السنوات الأربع الماضية. وكما ورد في التقارير السنوية، فإن مشاركة MRG في أحداث رفيعة المستوى في العواصم الأوروبية والولايات المتحدة (إما من خلال المشاركة الشفهية أو المكتوبة) سمحت للمتابعة مع واضعي السياسات والاهتمام والمناقشة. كما ساهم نجاح MRG في جلب نشطاء عراقيين إلى هذه المنصات أيضا في زيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد من الأشخاص الذين يعانون منها مباشرة (مثل ناديا مراد) ومنهم شبكة لمزيد من التأييد والتأثير بدورهم. من موظف MRG، "مثال جيد للنجاح هو ناديا مراد، التي كان أول حدث دولي لها ورشة عمل MRG حيث دعيناها لإلقاء بيان في منتدى حقوق الأقليات في جنيف. وكان بيانها ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فعلا حقا، مما أعطى لها منصة لتحقيق تأثير أكبر."

كما يبدو أن MRG لديها علاقات قوية مع صناع السياسة الوطنية العراقية. وأبرز أحد الذين أجريت معهم مقابلات في هذا التقييم "الخطوات الذكية" الأولية التي وضعها في جمع مقرري السياسات حول حقوق الأقليات، ورأوا أن من الضروري أن تواصل مجموعة حقوق الإنسان المشاركة مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للمساعدة في "الحد من التدخل السياسي" للاستمرار بتنفيذ السياسات والتشريعات التي تصبُّ لصالح جميع العراقيين. وأثار كلا الشريكين أيضا الحاجة إلى المزيد من الدعم والتواجد في البلد، وفي الاجتماعات المشتركة مع واضعي السياسات، لأنهم يشعرون بأن MRG قد ساعدت في جهودهم. وقد تكون المهمتان (في السنتين 3 و 4) قليلة جدا.

ويبدو أيضا أن أصحاب المصلحة الدوليين في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية الموجودين في العراق لا يملكون إلا معرفةً قليلةً عن MRG وعملها مقارنةً بصناع القرارات الدوليين والوطنيين؛ وكان من الضروري أن يستفيد المشروع من المزيد من أنشطة المناصرة الوطنية في العراق مع جهات فاعلة أخرى للمناصرة على صعيد الممثلين الوطنيين والدوليين العاملين في البلد. وتشير البيانات المستمدة من الاستطلاع عبر الإنترنت إلى أن الباحثين والمختصين يستخدمون هذه التقارير، ولكن بيانات المقابلات تشير إلى أن ممارسي الحماية والمناصرة على أرض الواقع يفعلون ذلك بدرجة أقل بكثير. وكما لاحظ أحد ممارسي المناصرة، "معظم المحادثات والشبكات تحدث هنا وجها لوجه، فإنه أمر بالغ الأهمية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان والامور الحساسة المرتبطة بذلك. . . وينبغي أن يكون هناك تشجيع لشركاء MRG المحليين على العمل مع المنظمات الدولية الأخرى الغير حكومية، وخاصة للدخول في المجموعات". وللمضي قدما، ينبغي على MRG وشركائها الحصول على اتصال رسمي أو التواصل مع الجامعات الإنسانية القائمة في العراق بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، أحدهما، قد يزيد من تعزيز جهود المناصرة.

D. الهدف الاستراتيجي 4: إنشاء الرصد الذي يقوده المدنيون كوسيلة موثوق ومعترف بها، مع إمكانية تطبيق واسع النطاق على مجموعة من حالات حقوق الإنسان، لا سيما حيثما يتعرض أمن المراقبين التقليديين للخطر.

الفعالية والكفاءة: تم إنشاء بوابة سيسفاير بشكل فعال، مما يسمح لأول مرة للمنظمات الشريكة فقط بتحميل المعلومات، وقد تم فتحه مؤخرا للجمهور للتبليغ من خلاله. وقد جمعت البوابة في الأصل التقارير التي جمعها شركاء المشروع - خاصة باحثي منظمة أسودا المنتشرين في 6 مدن في جميع أنحاء العراق. وتم تقديم البوابة أيضا في ورش العمل التدريبية التي نظمتها أسودا وحمورابي بحيث المنظمات غير الحكومية المحلية والناشطين اصبحوا على بيّنة من وجودها وآلية عملها. ولأن المنظمات الشريكة كانت تعمل بتصميم قدرات مختلفة قليلا فيما يتعلق برصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، فقد كانت لها آراء متباينة بشأن النظام. ولأن أسودا كان لديها باحثون أكثر تقدما يقومون برصد حقوق الإنسان، وكانوا على علم بالبوابة في وقت سابق، كانوا حريصين جدا على استخدامها.

وكما لوحظ في مناقشات المجاميع البؤرية، "كان الشيء الأهم الذي جعل التدريبات مع MRG واعدة هو البوابة خصوصا التي كانت فكرة مدهشة لجعل كل الناس المحتاجين الذين لا يستطيعون الاتصال بنا، قادرين على التعبير عن مخاوفهم عبر الانترنت للحصول على المساعدة والوصول الى اشخاص آخرين يساعدهم في اتخاذ اجراءات لمساعدتهم". ومن ناحية أخرى، أدخلت ورش العمل التابعة لمنظمة حمورابي، البوابة في وقت لاحق من المشروع، مع مستوى مهارات أكثر تنوعا من المتدربين الذين بينما أعربوا عن تقديرهم للتدريب اعربوا عن عدم شعورهم بالراحة بعد باستخدام البوابة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت MRG حفارة تويتر التي تفحص تلقائيا كل محتوى باللغة العربية نشرت على تويتر وتتضمن إبلاغا عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق. يتم تكثيف هذه التغريدات في

تغذية حية تُعرض على منصة سيسفاير عبر الانترنت باعتبارها نافذة نقاشات للقضايا الأكثر إلحاحاً عبر وسائل الاعلام الاجتماعي. وتم إدراج أدوات تحليل البيانات الداخلية أيضاً في المنصة الموجودة في الانترنت والتي تسمح بتحديد الاتجاهات عبر التغريدات وعزل التقارير الهامة التي تصل لهم. تعتبر هذه الحزمة تطور مبتكر بشكل خاص نظراً إلى أنه حتى اليوم، القليل جداً من تكنولوجيا معالجة اللغة قد تم استخدامها للغة العربية على الرغم من حقيقة أن وسائل الإعلام الاجتماعية ربما تكون أكبر منتدى يتم فيه تبادل المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان ومناقشتها في العالم الناطق بالعربية.

وعقب تقديم البوابة والمبادرة العامة لسيسفاير، من بين أحداث أخرى، في جنيف إلى أصحاب المصلحة في مجال السياسات الدولية (مع حضور فريق التقييم)، تم نشر تقرير الدروس المستفادة، والتعامل بنجاح مع بعض التحديات التي تواجهها مبادرة الرصد الذي يقوده المدنيون حالياً على نطاق واسع، والاستخدام الصالح لها. وحظي اجتماع الخبراء بحضور وقبول كبيرين حسبما أشار إليه المشاركون، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الدولية لتقصي الحقائق الإنسانية، من بين آخرين أعربوا عن مواصلة التعاون بشأن هذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم ضمان الالتزام بريادة برنامج الرصد الذي يقوده المدنيون في بلد آخر، إيران.

الجدول ٦ - ملخص الأهداف في الهدف الاستراتيجي 4

الهدف	المنجز
4a. 3 جهات حكومية دولية أو منظمات دولية غير حكومية تدعم فكرة توسيع نطاق الرصد الذي يقوده المدنيون في العراق، أو تطبيقها على الحالات الأخرى التي يعيق فيها الأمن أو انعدام الوصول للمراقبة القائمة.	وقدمت أداة الرصد الذي يقوده المدنيون في ورشة عمل بشأن الدروس المستفادة في جنيف، وجمعت بنجاح الدعم الصريح من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي حضرت الحدث وشاركت فيه.
4b. يتم إنشاء 10 بنود من التغطية الإعلامية الدولية على الرصد الذي يقوده المدنيون كتقنية.	تم توليد 5 بنود للتغطية الإعلامية الدولية على الرصد الذي يقوده المدنيون كتقنية مفيدة في العمل.
4c. يتم تأمين الالتزام لريادة الرصد الذي يقوده المدنيون في حالة بلد واحد على الأقل.	وقد تم تأكيد MRG بتوسع الرصد الذي يقوده المدنيون في إيران.

الأثر: لقد حظيت مناقشة وتقرير الدروس المستفادة فيما يتعلق بالرصد الذي يقوده المدنيون في العراق على المستوى الدولي باهتمام كبير، حيث يُشير احد المسؤولين الحكوميين إلى أن "هريقنا ينظر في التقرير ويرى فرصاً لنا لدمج التفكير الذي توصل إلى هذه النقطة في مجالات مختلفة من عملنا". وقد ساعدت بوابة سيسفاير نفسها على خلق مصدر جديد للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال مزيج من مدخلات شركاء المشروع والمدنيين العاديين /

الناشطين - وحتى الآن هناك عدة آلاف من الحالات التي تم تحميلها في الموقع. وذكر أحد الذين أجريت معهم المقابلات أن البوابة كانت تطورا مثيرا للأهتمام وقد تصبح في مرحلة ما مصدرا للأستخدام في المناصرة الإنسانية، "وصلت إلى MRG، واعتقدت أنها آلية مفيدة لجمع المعلومات وسألت عن كيفية استخدامها، وكيف قاموا بتحليل الأمور، وما إذا كان سيتم تصنيفها للتحليل."

ومع ذلك، فإن المنصة تعتمد الآن بشكل رئيسي على مدخلات شركاء المشروع، وخاصة باحثو شركة أسودا. ولهذا السبب، تظهر البيانات تحيزا مفرطا في الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة. في حين أن الجمهور يبدو مهتما بهذه المبادرة، نظرا لتحليلات الفيسبوك فيما يتعلق بالمنشورات عن البوابة واستخدامها العام (1,012,745 شخص وصلوا إليها و 59,358 شخص أعجبوا وشاركوا وعلقوا على المنشورات)، من الضروري ان يصل الى المزيد من الناس للاستفادة منها والتبليغ من خلالها. وقد بدأ بالفعل التواصل الحقيقي عبر الإنترنت وبدون الإنترنت والوقت هو المطلوب لمعرفة تأثيره. كما أن ربطه بالهيكل الإنسانية القائمة التي تعمل بالفعل في العراق، مثل نظام الاجتماعات العنقودية، سيكون ضروريا لزيادة استيعاب البوابة واستخدامها.

ومع ذلك، هناك العديد من التحديات التي ينبغي التغلب عليها، على نطاق واسع، على النحو الذي أشار إليه أصحاب المصلحة والتي تعتبر معالجتها ضرورية في المشاريع المستقبلية. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن بعض النشطاء الذين خضعوا لورشات عمل المشروع شعروا بعدم الثقة في استخدام نظام من هذا القبيل للإبلاغ، ويجب أن ينتقل هذا المنظور من خلال تدريب أكبر على كيفية استخدام البوابة والأمن وعدم الكشف عن هويتهم في البيانات التي يتم تحميلها. وعلاوة على ذلك، قد يكون من المفيد تطوير تطبيقات في الهاتف المحمول للبوابة لجعلها أسهل للاستخدام والوصول إليها على نطاق أوسع. ولجعله أكثر فائدة لأصحاب المصلحة، كما اقترح من أجريت معهم المقابلة، قد تحتاج التنمية في المستقبل أيضا إلى تطوير قدرات إضافية في البوابة لإنتاج إحصاءات أساسية وتقارير عن التوجهات لتسهيل فهم البيانات - ويبدو أن الخطط تسير فعلاً بالشكل الصحيح. وأخيرا، أبدى أصحاب المصلحة المعنيين في السياسة مخاوف بناءة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار - بالإضافة إلى المسائل التقنية مثل حماية السرية، هناك حدود للتأثير الذي يمكن أن تخلفه الرصد الذي يقوده المدنيون فيما يخص التوجهات في انتهاكات حقوق الإنسان، أي استخدامها في إجراءات العدالة كدليل. وقد يكون وضع توقعات لما يمكن تحقيقه مع الأداة والعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين بشأن ما يجعلها أكثر فائدة وسهولة في الاستخدام كنقطة انطلاق جيدة للبرامج المقبلة في هذا المجال.

3.4 الديمومة

وكما هو مبين أعلاه، فقد حقق هذا المشروع جميع أهدافه تقريباً، كما أن مخرجاته وآثاره الأولية لها القدرة على الوصول إلى ما هو أبعد بكثير من هذا المشروع وحده. ويرجع ذلك إلى أن سياق الصراع ينتقل في العراق نحو تحقيق الاستقرار والتنمية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وستضطر المزيد من الجهات الفاعلة إلى المشاركة في تراث الانتهاكات لحقوق الإنسان التي خلّفتها داعش وغيرها من الجهات الفاعلة. وقد بدأ هذا التحول بالفعل كما لوحظ في القرارات المتعلقة بالمساءلة عن جرائم داعش واستكشاف مسألة منع العقوبة الجماعية. ولأن هذه المبادرات لا تشمل في الوقت الحاضر ما يكفي من جميع الضحايا وجميع مرتكبيها، فإن من الضروري أن تكون هناك حاجة إلى الرصد والتوثيق غير المتحيزين فضلاً عن المناصرة. وعلاوة على ذلك، فإن صنّاع القرار على المستويين الدولي والوطني حريصين على مواصلة MRG لعملها على العراق وفي العراق. كما أن MRG ترغب في المزيد من المشاركة في البلد لزيادة السياسات والتشريعات لحماية الأقليات والنساء والنازحين.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك اهتمام متزايد ببوابة سيسفاير من المجتمع المدني المحلي والدولي الذي يوجد مقره في العراق، بما في ذلك الشركاء، فضلاً عن مجال جديد للدراسة والعمل بشأن استخدامات الرصد الذي يقوده المدنيون. والعراق سياق مفيد لزيادة تجربة الابتكارات الجديدة مع البوابة لتحسين أثرها واستخدامها بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. وفي هذا الصدد، قامت MRG أيضاً ببناء شبكة من النشطاء ومنظمات المجتمع المدني على أرض الواقع الذين يقومون بنشاط بالإبلاغ عن حقوق الإنسان ورصدها. وأشار كلا الشريكين إلى أن مراقبيهم وصلوا بعض العمل على الأقل حتى بعد انتهاء دورة المشروع. وستساعد هذه المشاركة المتزايدة من الجهات الفاعلة المحلية في تعزيز المعرفة برصد حقوق الإنسان وتقديم التقارير إلى المواطنين العاديين الذين قد يتأثرون بهذه الانتهاكات. وبالنظر إلى ذلك، هناك مجال لمزيد من النمو وتعميق الشبكة لتكون أكثر تأثيراً وموثوقية، وقوة نشطة في خطاب حقوق الإنسان والعمل في البلاد.

4. الاستنتاج

وتشير النتائج الإجمالية إلى أن هذا المشروع كان وثيق الصلة بسياق العراق، لا سيما مع اندلاع نزاع جديد في المراحل الأولى من تنفيذ المشروع مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي شكّل خطراً للأقليات والنساء والنازحين. ويمكن القول بأن الوضع العام لهذه المجموعات في العراق يبدو مظلماً، وقد أدى ظهور داعش إلى تفاقم الوضع، مما أدى إلى نشوء عدد من المخاوف المتعلقة بالحماية التي يجب معالجتها من خلال تعبئة/تحشيد أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وهذا بدوره يتطلب جمع البيانات في الوقت المناسب على أرض الواقع لتقديمها والمشاركة في منتديات المناصرة العامة والخاصة. وكان تصميم المشروع مناسباً أيضاً للأهداف كنقطة انطلاق

لإرساء الأساس لثقافة حقوق الإنسان في العراق. وتمكن تنفيذ المشروع من إبقاء جدول الزمني قدر الامكان حتى مع التغييرات المفاجئة في السياق. وكثفت MRG مشروعها لهجوم داعش والحاجة إلى تغيير احد الشركاء المحليين نتيجةً لذلك. ليس هذا فحسب، تمكنت MRG بشكلٍ استراتيجي من وضع نفسها وبحوثها لرفع مستوى الوعي لمحنة الأقليات في هذا الصراع مع نمو الاهتمام الدولي بالعراق ، خاصة في وسائل الإعلام ومنتديات السياسة في الولايات المتحدة وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الشركاء وكذلك متلقو المنح الصغيرة عن وجود علاقات عمل إيجابية وقوية جدا مع MRG خلال مدة المشروع.

وقد مكن كل ذلك مجتمعة MRG من تحقيق أو تجاوز معظم مؤشراتها المعلنة وخلق أساساً لتوسعاً أكبر وأكثر عمقاً في تنفيذ الرصد الذي يقوده المدنيون على المستوى المحلي واستخدامه ومصداقيته وتقبله على الصعيدين الوطني والدولي.

5. التوصيات

ومع أخذ كل ذلك بعين الاعتبار، من الواضح أن هذه هي بداية العمل الحاسم وذات الصلة في البلد الذي هو يحتاجه ويطلبه العراقيين أنفسهم التي من شأنها أن تسهم ليس فقط في تحسين ديناميات ما بعد الصراع ولكن أيضاً في المساعدة على إعادة بناء الشعور بالثقة في سيادة القانون، وثقافة حقوق الإنسان للجميع. ومن المؤكد أن هناك رغبة في المزيد من الانخراط في MRG حول الرصد الذي يقوده المدنيون ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وفي نهاية المطاف الهدف هو حماية المجتمعات المُستضعفة في البلد. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تُؤخذ التوصيات التالية بعين الاعتبار عند تصميم البرامج وتنفيذها من أجل البناء على الأسس الصلبة الموضوعة في هذا المشروع:

- زيادة التنسيق والتواصل بين الشركاء المحليين. ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة تعزيز شبكة مراقبي حقوق الإنسان مع الشركاء الذين يتقاسمون دروسهم واستراتيجياتهم مع بعضهم البعض، فضلا عن تعزيز المزيد من الحوار والتفاعل بين المجموعات والمواقع. كما أنه سيتيح مزيداً من الملكية وفرص الدعوة القوية والقيادة الوطنية.
- المزيد من التشجيع على توثيق حقوق الإنسان لجميع الهويات والإبلاغ عنها حيثما أمكن. وهذا هو النهج الذي يتبعه الشركاء المحليون وينبغي أن ينتشروا أكثر على أولئك الذين يتدربون بحيث يتم إدراج جميع الحالات في الرصد بصرف النظر عن الهوية. ولعله قد يخلق المزيد من المساحات للتعلم والتنفيذ لكافة الهويات. وعلاوة على ذلك، لا بد من بذل الجهود للوصول إلى ما هو أبعد من المنظمات التابعة للأقليات والمنظمات النسائية من أجل

استيعاب عدد أكبر من النازحين (على سبيل المثال، العرب السنة) المتضررين من النزاع فيما يتعلق تحديدا ببناء قدرات المجتمعات المحلية حول كيفية رصد حقوق الإنسان والتبليغ عنها.

- تحسين تتبع اكتساب المعرفة والاستخدام الفعلي لها. في حين أن الأساس المنطقي لعدم إجراء اختبارات ما قبل / بعد اكتساب المعرفة والتعلم مع السكان المستضعفين هو صحيح، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير موضوعية أكثر حساسية من الناحية الثقافية للتعلم وتطبيق المهارات ليس فقط لإظهار الأثر ولكن أيضا لتحديد القدرات التقنية التي تحتاج الى تطوير وأفضل السبل للإبقاء بمراقبي حقوق الإنسان المنخرطين في مثل هذه الظروف الصعبة. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل متابعة أكبر وأكثر استدامة مع المشاركين بعد بناء القدرات الأولية.
- وعلى صلة بذلك، من المهم تنفيذ المزيد من الفعاليات التدريبية، على مختلف المستويات اعتمادا على احتياجات المشاركين. وقد يكون ذلك ضروريا لمواصلة تدريب وبناء قدرات عناصر المجتمع المدني والناشطين الذين خضعوا بالفعل للتدريب الأولي. ومن شأن المتابعة المنتظمة لها أن تساعد في تحديد المجالات التي يكون فيها لدى الأفراد والمجتمعات ثغرات في المعرفة والتنفيذ، فضلا عن الخوض في مواضيع أكثر تقدما بالنسبة لأولئك الذين هم على استعداد لذلك.
- إشراك الشركاء والمجتمع المدني المحلي والناشطين بشكل أكثر فاعلية في عملية كتابة التقارير والتأليف المشترك. ولزيادة بناء ملكية عملية رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، يجب العمل مع هؤلاء أصحاب المصلحة في التأليف المشترك للتقارير بدلا من أن يكون لديهم مدخلات المعلومات للتقارير.
- زيادة حضور MRG في العراق. وأشارت أغلبية أصحاب المصلحة إلى أن المزيد من التواصل والدعم المباشرين سيكونان مفيدتين في إثارة القضايا الرئيسية، وزيادة بناء القدرات، وتقديم مشورة تقنية أكثر تأثيرا، والمساعدة في منع التدخل السياسي الذي ليس على صلة في مناقشة السياسات وصياغتها. ويشمل ذلك تواصل أفضل مع الجهات الفاعلة في مجال المناصرة في العراق، بما في ذلك حقوق الإنسان الدولية والإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الضروري والمفيد أيضا تشجيع وتفعيل الشركاء المحليين لزيادة المشاركة في هذه المنتديات بما في ذلك نظام الاجتماعات العنقودية الإنسانية.
- بالإضافة إلى الابتكارات التي تم التخطيط لها بالفعل من أجل الرصد الذي يقوده المدنيون، فإن رصد المسار عبر موقع فيسبوك يعتبر أيضا مصدر للمعلومات الهامة عن الحوادث وانتهاكات الحقوق في جميع أنحاء العراق.